الأمم المتحدة S/2025/542

مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 آب/أغسطس 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يُشرّفني أن أكتب إليكم بشأن تمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

عملاً بالمادة 3 من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون لإنشاء محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية "تُخصَم المصروفات التي تتكبّدها محكمة تصريف الأعمال المتبقية من التبرعات المقدّمة من المجتمع الدولي"، و "يجوز للطرفين وللجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة". وقد أبلغتني لجنة الرقابة بالمحكمة بأنّ المحكمة ستستنفد تمويلاتها في نهاية عام 2025 وأنه من غير المتوقع، رغم تواصل جهود جمع الأموال، جمع تبرعات تكفي لتمويل عمليات المحكمة بعد عام 2025.

ومحكمة تصريف الأعمال المتبقية أُنشئت عملاً بولاية صادرة عن مجلس الأمن، وهي ما فتئت منذ 1 كانون الثاني/يناير 2014 تضطلع بالمهام المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل هذه المهام الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وحفظ وإدارة محفوظات المحكمة الخاصة؛ والردّ على طلبات هيئات الادعاء الوطنية الحصول على الأدلة؛ والردّ على الطلبات المقدَّمة من السلطات الوطنية في ما يتصل بمطالبات الحصول على تعويضات؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة وبالبراءة؛ وإقامة الدعاوى المتعلّقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على ذات الجرم.

والمحكمةُ الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية هي مؤسسة خفيفة الموارد تعمل بعدد قليل من الموظفين. ورئيسة قلم المحكمة هي الموظفة الوحيدة المتفرغة من بين كبار الموظفين، في حين يتقاضى القضاة والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي أجورهم بما يتناسب مع العمل المنجز فعلاً.

وبغية مواصلة تقليل التكاليف إلى أدنى حد، وضعت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مكتبها في لاهاي في موقع مشترك مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهي تتلقى الدعم الإداري من تلك الآلية على أساس استرداد التكاليف.

وقد شارك كبار مسؤولي المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2025 في جهود شتى من أجل جمع التبرعات، وذلك بغية توسيع قاعدة المانحين للمحكمة. وعلاوة على ذلك، قمتُ أنا بدوري، في شهر تموز/يوليه 2025، بتوجيه رسالة إلى جميع الدول الأعضاء ملتمساً تقديم تبرعات لفائدة

030925 030925 25-13922 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحكمة. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء إلى المحكمة على مر السنين، بما فيها مساهماتها للسنة المالية 2025. ومع ذلك، لم يتم تقديم سوى تعهد واحد بمبلغ 000 20 دولار لفائدة ميزانية المحكمة للسنة المالية 2026.

وتساعد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية على تعزيز سيادة القانون، وهي تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في سيراليون والمنطقة. ولن يكون في وسع المحكمة، إن لم تتمكّن من الحصول على الأموال الكافية، أن تفي بمقتضيات الولاية الهامة الموكلة إليها. وعليه، فإنّ فشل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من شأنه أن ينتقص من ميراث المحكمة الخاصة لسيراليون ويقوّض بشدّة الإنجازات التي تحقّقت في إطار السعي إلى المحاسبة على الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتُكبت في سيراليون.

وفي ضوء ما تقدّم، أعتزمُ مجدّدا هذا العام أن أقترح على الجمعية العامة تغطية تكاليف المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لعام 2026 من إعانة تُخصَّص في إطار الميزانية البرنامجية المقرّرة. وستكون هذه الإعانة تدبيرا مؤقتا لمعالجة الحالة المالية الراهنة. وعلاوة على ذلك، سأواصل السعيَ إلى الحصول على تبرعات إضافية لفائدة المحكمة والعملَ بالتنسيق معها على تقييم الفرص الممكنة لتحقيق قدر أكبر من أوجه الكفاءة والوفورات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**